



أميركا المرتبكة

جون جاي. ميرشايمر

2014\2\13

أميركا المرتبكة

جون جاي. ميرشايمر

أستاذ العلوم السياسية المتميز في جامعة شيكاغو،

وعضو المجلس الاستشاري لمجلة ناشونال إنترست.

منذ أوائل عام 2011، استحوذت التطورات السياسية في مصر وسوريا مرارا على اهتمام النخب السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي. وقد حاولت إدارة أوباما توجيه الموقف السياسي المضطرب في مصر ما بعد مبارك، وانخرطت بصورة أكبر في الحرب الأهلية الدموية في سوريا، حيث تساعد في تسليح بعض القوى المعارضة لنظام الأسد، بعد أن كاد الرئيس أوباما يهاجم سوريا مباشرة إثر استخدامها الأسلحة الكيماوية في آب/أغسطس 2013. كما تشارك واشنطن حاليا بشكل فاعل في الجهود الرامية إلى تحديد مواقع مخزونات الأسلحة الكيماوية السورية وتدميرها.

تعكس تلك الطريقة في الاستجابة للأحداث ثلاثة معتقدات شائعة حول مصر وسوريا: الأول، أن البلدين يمثلان أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة، وثمة مخاوف عميقة من أن عدم قيام إدارة أوباما بمعالجة المشكلات التي تعصف بهذين البلدين سيؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالمصالح الأمريكية الحيوية. الثاني، أن هناك أسبابا أخلاقية ملحة تدفع لتدخل الولايات المتحدة في سوريا، يتمثل أحدها بصورة رئيسة في وقوع أعداد كبيرة من القتلى المدنيين. والثالث، أن الولايات المتحدة تملك القدرة على التأثير في السياسة المصرية والسورية بطرق مهمة وإيجابية، عبر ضمانها، في المقام الأول، تولى الشخص المناسب زمام المسؤولية في القاهرة ودمشق.

تشكل تلك المعتقدات مجتمعة تفويضا قويا للتدخل الأمريكي المتواصل في سياسة هذين البلدين المضطربين.

لكن حتى من لا يتتبع مسار السياسة الخارجية الأمريكية بدقة في العقود الأخيرة يدرك أن استجابة واشنطن للأحداث في مصر وسوريا تشكل جزءا من رواية أشمل. وتتجسد هذه الرواية في أن نخب الأمن القومي الأميركي تبني سياساتها وتصرفاتها على الافتراض السائد بأن لكل جزء من العالم أهمية استراتيجية كبرى، وأن هناك تهديدات لمصالح الولايات المتحدة في كل مكان في العالم. وليس من المستغرب أن يعيش هؤلاء حالة خوف دائم تنعكس في إفادة رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال مارتن ديمبسي، أمام الكونغرس في

شباط/ فبراير 2012، حيث قال: "يمكنني أن أؤكد لكم بشدة متناهية-حسب خبرتي العسكرية الممتدة لأكثر من ثمان وثلاثين سنة- أننا نعيش الآن مرحلة هي الأكثر خطورة على امتداد تلك الفترة". وفي شباط/ فبراير 2013، صرحت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بأن الأمريكيين "يعيشون مرحلة معقدة وخطيرة للغاية." وبعد ذلك بشهر، قال السيناتور جيمس آينهوف: "لا أذكر في حياتي فترة كان العالم فيها أكثر خطورة، والتهديدات أكبر وأكثر تنوعا مما هي عليه الآن."

ولا تعد تلك الآراء شاذة بحال من الأحوال، ففي عام 2009 أظهر مسح أجره "مركز أبحاث بيو" أن 69 بالمئة من أعضاء مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس يعتقدون أن العالم بات أكثر خطورة مما كان عليه أثناء الحرب الباردة، أو على الأقل خطرا بالقدر ذاته. باختصار، ثمة إجماع بين نخب الأمن القومي والسياسة الخارجية الأميركية بأن مصر وسوريا ليسا البلدين الوحيدين اللذين يتعين على واشنطن أن تقلق بشأنهما، على الرغم من أنهما يندرجان ضمن أكثر المشكلات إلحاحا في اللحظة الراهنة. وهذا الوضع المقلق يعني أنه يتوجب على الولايات المتحدة القيام بالكثير من عمليات "الهندسة الاجتماعية"، وأنه لا خيار أمامها إلا اتباع سياسة خارجية تدخلية. بكلمات أخرى، إذا أرادت الولايات المتحدة أن تجعل العالم آمنا بالنسبة لأميركا ولأميركيين فعليها انتهاج سياسات الهيمنة العالمية.

هذا المنظور مؤثر وشائع -وخاطئ-. فعلى النقيض من الفكرة التقليدية، تعتبر الولايات المتحدة بلدا آمنا إلى أبعد الحدود وبصورة تدعو للإعجاب، إذ لا تدانها فيما تتمتع به من أمن اليوم أية قوة عظمى أخرى في تاريخ العالم. أضف إلى ذلك أن مصر وسوريا لا تمثلان مصالح استراتيجية حيوية، وما يحدث فيهما لا يعد مهما كثيرا للأمن القومي الأمريكي. طبعاً، هذا لا يعني القول إنهما خارج السياق الكامل، بل بالأحرى إن مصالح واشنطن الحقيقية فيهما لا تعتبر مهمة بما يكفي لتبرير إراقة الدماء وتبديد الأموال، علاوة على أنه ليس ثمة قضية أخلاقية ملحة إلى حد يستوجب التدخل في أي منهما.

على درجة الأهمية ذاتها، لا تملك الولايات المتحدة قدرة كبيرة على معالجة مشكلات مصر وسوريا وإصلاحها، ومن المرجح أن يؤدي تدخلها إلى جعل الأوضاع السيئة للتو هناك أكثر سوءاً. تأمل سجل أميركا القائم في أفغانستان والعراق وليبيا. ثم إن الولايات المتحدة لا يهتما كثيرا من يتولى الحكم في القاهرة أو دمشق، فلديها تاريخ حافل بالتعامل مع قادة من مختلف الأنواع، بما في ذلك الشيوعيون والفاشيون والطفغاة العسكريون والملوك التقليديون. وبرغم كل ما يقال عن ضرورة الإطاحة برئيس سوريا بشار الأسد لأنه طاغية عديم الرحمة، فقد استطاعت واشنطن التعايش معه -ومع والده الذي لا يقل قسوة عنه- لأكثر من أربعين سنة.

إن التدخل في بلدان مثل مصر وسوريا، وتحويل العالم إلى ساحة قتال كبرى، سيكون لهما تكاليف لا يستهان بها بالنسبة للولايات المتحدة. مع ذلك، لن تكون التكاليف الاستراتيجية كبيرة فعليا، تحديدا لأن الولايات المتحدة بلد آمن على هذا النحو الاستثنائي، وبمقدورها الاستمرار في اتباع سياسات خرقاء والبقاء برغم ذلك أقوى دولة في العالم (هذا لا يعني إنكار حقيقة أن سياسات أمريكا التدخلية تمثل السبب الرئيس لمشاكلها مع الإرهاب، لكن التهديد الذي يشكله الإرهاب يبقى ثانويا، مما يمنح واشنطن حرية الاستمرار في اتباع ذات السياسات التي أسهمت في قيام مشكلة الإرهاب أصلا).

بيد أن سياسات الهيمنة العالمية لها تكاليف أخرى باهظة وأكثر إثارة للمخاوف. التكاليف الاقتصادية على سبيل المثال هائلة -وبخاصة في حال نشوب الحروب. والتكاليف البشرية مهمة أيضا، فقد قتل آلاف الأمريكيين في أفغانستان والعراق، وعانى عدد أكبر إصابات بالغة ستلازمهم بقية حياتهم. ولعل الكلفة الأكبر لسياسات واشنطن التدخلية تكمن في بروز دولة الأمن القومي التي تحدت بتقويض القيم الديمقراطية الليبرالية القائمة في صلب النظام السياسي الأمريكي.

بالنظر إلى تلك التكاليف المرتفعة، وعلى اعتبار أن الولايات المتحدة ليس لديها مصالح حيوية على المحك في مصر وسوريا، ناهيك بعدم قدرتها على إصلاح المشكلات التي تعصف بمهدين البلدين، يجدر بالولايات المتحدة تبني سياسة عدم التدخل فيهما. وسيحسن القادة الأمريكيون العمل إن هم احترموا مبدأ حق تقرير المصير في تعاملهم مع القاهرة ودمشق، ومع العديد من الدول الأخرى في العالم أيضا.

على النقيض من الترهات التي يسمعها المرء على الدوام من أعضاء مجتمع الأمن القومي في أميركا، تبقى الولايات المتحدة قوة عظمى آمنة بصورة استثنائية. ولعل إحدى الطرق المفيدة لتوضيح هذه النقطة إمعان النظر في الانعزالية السياسية الأمريكية، وهي استراتيجية بارزة ذات تاريخ غني وإن يكن مثيرا للجدل.

تستند الانعزالية السياسية الأمريكية إلى الافتراض القائل بأن ليس ثمة منطقة في العالم تتمتع بأهمية استراتيجية حيوية للولايات المتحدة، خارج النصف الغربي من الكرة الأرضية. ولا يجادل الانعزاليون في أن أميركا ليس لديها مصالح في بقية أنحاء العالم، بل في أن هذه المصالح ليست مهمة بما يكفي لتبرير استخدام القوة العسكرية للدفاع عنها. ويؤيد هؤلاء بصورة كاملة الخراط الولايات المتحدة في التعامل مع بقية أرجاء العالم اقتصاديا ودبلوماسيا، لكنهم يعتبرون كل الحروب الخارجية غير ضرورية.

لست انعزاليا، لكن ليس من السهل رفض الأساس المنطقي الذي تستند إليه تلك الاستراتيجية، بل على العكس تماما- كما اكتشف الرئيس فرانكلن روزفلت في أوائل الأربعينيات من القرن المنصرم، حين واجه صعوبة كبيرة في الرد على طروحات الانعزاليين. اليوم أصبح من المؤلف نبذ هؤلاء الانعزاليين باعتبارهم



حمقى أو حتى معتموهين، لكن ذلك خطأ. لقد كانوا بالطبع مخطئين حين ظنوا أن من الممكن للولايات المتحدة ألا تشارك في الحرب العالمية الثانية، ولكنهم قدموا حجة قوية دفاعاً عن بقاء أميركا على الحياد، وقد وجدها الكثير من الأمريكيين مقنعة.

عموماً، تتمحور نظرية الانعزاليين إلى العالم في أساسها حول حقيقة جغرافية بسيطة: ثمة خندقان مائيان هائلان يفصلان أميركا عن آسيا وأوروبا. ولا يمكن لأي قوة عظمية أن تقوم بعملية برمائية عبر المحيطين الأطلسي أو الهادي، وبالتالي لا يمكن لأي قوة خارجية، سواء كانت ألمانيا النازية أم اليابان الإمبراطورية، أن تهدد وجود الولايات المتحدة بشكل مباشر.

لو كانت الحجة دفاعاً عن الانعزالية السياسية الأميركية قوية قبل بيرل هاربر، فإنها تعد اليوم حتى أكثر قوة. بادئ ذي بدء، تملك الولايات المتحدة آلاف الرؤوس النووية التي تشكل رادعاً مطلقاً، وتضمن إلى حد بعيد بقاء الدولة. لا يمكن لعدو أن يغزو أميركا ويهدد بقاءها في الوقت الحالي، فمن شبه المؤكد أنه سيستبخر من الوجود في نهاية المطاف. جوهرياً، تتحصن الولايات المتحدة اليوم بمحيطين عملاقين وآلاف الرؤوس النووية. ولا تواجه علاوة على ذلك تهديدات جديدة من جوارها، كونها قوة إقليمية مهيمنة على النصف الغربي من الكرة الأرضية.

أخيراً، لا تواجه الولايات المتحدة أي دولة عظمية منافسة ذات أهمية حقيقية. في الواقع، يعتقد معظم الخبراء الاستراتيجيين الذين أعرّفهم أن أميركا تهيمن في عالم أحادي القطب منذ نهاية الحرب الباردة، وهذه طريقة أخرى للقول إن أميركا هي القوة العظمى الوحيدة وأن لا نظير لها في العالم. يعتقد آخرون أن الصين وروسيا قوتان عظيمتان، وأن العالم متعدد الأقطاب. لكن حتى لو صح ذلك، فإن هاتين القوتين العظيمتين تعدان ضعيفتين، خصوصاً لدى مقارنتهما بالولايات المتحدة الجبارة. لا تملك هاتان الدولتان، علاوة على ذلك، القدرة على استعراض القوة ونشرها في أي مكان في العالم كما الولايات المتحدة، مما يعني أنهما عاجزان عن تهديد الداخل الأميركي بصورة جديدة.

يهدف كل ذلك إلى القول إن الولايات المتحدة، التي تعد القوة العظمى الأكثر أمناً في تاريخ العالم، كانت آمنة على امتداد الخمس والعشرين سنة الماضية بما يفوق أيما من الأوقات في تاريخها. الجنرال ديمبسي مخطئ بالكامل في تأكيده أن الحاضر يمثل المرحلة الأكثر خطورة في حياته. كان العالم مخفوفاً بمخاطر أكبر بكثير أثناء الحرب الباردة، التي شهدت أزمات برلين المتعددة، وأزمة الصواريخ الكوبية، وحرب يوم الغفران عام 1973. كما يصعب على المرء تفهم الأسباب التي دفعت السيناتور آينهورف، الذي ولد بعد عام واحد من وصول هتلر للسلطة، إلى الاعتقاد بأن عالم اليوم أكثر خطورة من العقد الأول في حياته.

هل أتجاهل في حديثي التهديد الواضح الذي يلقي الرعب في قلوب العديد من الأمريكيين، وهو الإرهاب؟ كلا بالمطلق. إن الولايات المتحدة تواجه بالتأكيد مشكلة جدية مع الإرهاب، لكن الإرهاب يشكل تهديدا ثانويا في نظري. لا شك بأننا وقعنا ضحية هجوم مروع في 11 أيلول/ سبتمبر، ولكنه لم يشل قدرات الولايات المتحدة، ولا يرجح وقوع هجوم آخر بذلك الحجم في المستقبل المنظور. كما لم تحدث فعليا، على امتداد الاثنتي عشرة سنة الماضية، حالة واحدة استطاعت فيها منظمات إرهابية تفجير قنابل ولو بدائية الصنع على التراب الأمريكي، ناهيك بتوجيه ضربة كبرى. كان الإرهاب - ومعظمه إرهاب مجموعات داخلية - يمثل مشكلة أكبر بكثير في السبعينيات من القرن الماضي مقارنة بالفترة التي أعقبت سقوط البرجين التوأم.

ماذا عن إمكانية حصول مجموعة إرهابية على سلاح نووي؟ سيغير ذلك بالتأكيد قواعد اللعبة، ولكن فرص حدوثه معدومة فعليا، إذ لن تقوم أي دولة تمتلك أسلحة نووية بتسليمها للإرهابيين، لأنها لن تتمكن من التحكم بكيفية استخدامهم لها. نظريا، قد يؤدي الاضطراب السياسي في بعض الدول النووية إلى تمكين الإرهابيين من الاستيلاء على سلاح نووي سائب، لكن لدى الولايات المتحدة خطط مفصلة بالفعل للتعامل مع مثل هذا الوضع الطاريء والمستبعد إلى أبعد الحدود.

قد يسعى الإرهابيون أيضا إلى الحصول على مواد انشطارية وصناعة قنبلتهم النووية الخاصة بهم. لكن ذلك السيناريو أيضا مستبعد جدا، فهناك عقبات كبيرة تحول دون حصولهم على ما يكفي من هذه المواد، وهناك حتى عقبات أكبر تحول دون صنعهم قنبلة نووية وإطلاقها. على وجه العموم، كل بلد تقريبا له مصلحة حقيقية في ضمان ألا تمتلك أي مجموعة إرهابية سلاحا نوويا، لأنه لا يمكن أن يضمن عدم تعرضه لهجوم بتلك الأسلحة، سواء من قبل الإرهابيين أو أي دولة أخرى يستهدفونها. باختصار، لا يشكل الإرهاب النووي تهديدا جديا، ويقدر ما يجدر بنا أن نقلق بشأنه، فإن العلاج الرئيس يتمثل في تشجيع الدول الأخرى ومساعدتها على وضع المواد النووية في مواقع آمنة وتحت رقابة صارمة للغاية.

على النقيض مما يعتقد الانعزاليون، ثمة ثلاث مناطق في العالم تتسم فعلا بأهمية استراتيجية حيوية للولايات المتحدة - أوروبا وشمال شرق آسيا والخليج العربي. دول أوروبا وشمال شرق آسيا مهمة، بالطبع، لأن القوى العظمى الأخرى في العالم تقع في هاتين المنطقتين، وهي الدول الوحيدة التي يمكن أن تمتلك القدرة على تهديد أمن الولايات المتحدة بصورة جدية.

يمكن الرد على ذلك بالقول إن تلك القوى لا يمكنها مهاجمة الولايات المتحدة والوصول إلى شواطئها عبر المحيطين الأطلسي أو الهادي. أجل، لكن لو استطاعت قوة عظمى بعيدة أن تهيمن على آسيا أو أوروبا،

كما تهيمن أميركا اليوم على النصف الغربي من الكرة الأرضية، فستتحرك بحرية حول العالم، وقد تشكل تحالفات مع دول معادية للولايات المتحدة في تلك المناطق. في تلك الحالة، ستصبح القوة الرادعة للمحيطين الأطلسي والهادي أقل فاعلية بكثير. لذلك يحرص صناع السياسة الأميركيون بشدة على منع أي قوة عظمى أخرى من تحقيق هيمنة إقليمية في آسيا أو أوروبا.

يتمتع الخليج الفارسي بأهمية استراتيجية لأنه ينتج 30 بالمئة تقريبا من نفط العالم، ويحوي نحو 55 بالمئة من احتياطات نفطه الخام. لو توقف تدفق النفط نهائيا من تلك المنطقة، أو حتى قلت كمياته بشدة لفترة طويلة من الزمن، فسيكون لذلك أثر مدمر على اقتصاد العالم. يوجد ما يكفي من الأسباب، بالتالي، لدفع الولايات المتحدة إلى ضمان تدفق النفط بحرية في الخليج، مما يعني عمليا منع أي دولة من التحكم في ذلك المورد الحيوي. وستواصل معظم الدول المنتجة ضخ نفطها وبيعه طالما امتلكت حرية القيام بذلك، لأنها دول ريعية تعتمد على عائداته أساسا. وتتمثل مصلحة أميركا في إبقاء الوضع على ذلك الحال، مما يعني عدم وجود هيمنة إقليمية في الخليج وآسيا وأوروبا.

لكي أكون واضحا: وحدها دول الخليج المنتجة للنفط، لا كل بلد في الشرق الأوسط الكبير، تشكل أهمية استراتيجية ملحوظة بالنسبة للولايات المتحدة. ويجدر بواشنطن أن تهتم على وجه الخصوص بإيران والعراق والكويت وقطر والسعودية والإمارات، لأن مصلحتها تكمن في ضمان استمرارية تدفق نفط تلك الدول إلى أسواق العالم. دول الشرق الأوسط التي لا تملك الكثير من النفط لا تشكل أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة، بما في ذلك مصر وسوريا، بالإضافة إلى إسرائيل والأردن ولبنان واليمن. لهذا ليس من المنطقي أن تهتم الولايات المتحدة كثيرا بما يجري في مصر وسوريا، ناهيك بالتدخل العسكري فيهما، لأن ما يحدث في القاهرة ودمشق، باختصار، لا يؤثر كثيرا في الأمن القومي الأمريكي.

يتضح من خطاب مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن سلوك إدارة أوباما أيضا، أن آرائه حول الأهمية الاستراتيجية لمصر وسوريا تتناقض مع نمط التفكير السائد. دعونا، إذن، نبحث بصورة أكثر تفصيلا في الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها هذان البلدان في أمن الولايات المتحدة.

مصر وسوريا بلدان ضعيفان بأي مقياس للقوة، إذ لا يملك أي منهما اقتصادا قويا، أو كميات تذكر من النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى التي يمكن أن تجعلهما بئرا الكويت أو السعودية.

أضف إلى ذلك أنهما لم يمتلكا في أي من الأوقات جيشا قويا، حتى عندما زودهما الاتحاد السوفياتي بمعدات عسكرية متطورة أثناء الحرب الباردة، ولم يشكل أي منهما تهديدا جديا لجيرانه، وبخاصة إسرائيل. تذكر أن إسرائيل خاضت حروبا كبرى ضد مصر في أعوام 1948 و1956 و1967 و1973، وأن



قوات الدفاع الإسرائيلية ألحقت الهزيمة بالجيش المصري في كل من تلك الحروب. كما حاربت سوريا إسرائيل في أعوام 1948 و 1967 و 1973، وتعرضت أيضا لهزائم مذلة على أيدي الإسرائيليين.

وقعت مصر وإسرائيل معاهدة سلام بعد حرب عام 1973، ولكن حالة العداء ظلت قائمة بين سوريا وإسرائيل. مع ذلك، كلما كان ثمة احتمال لانزلاق الطرفين إلى الحرب - على سبيل المثال، أثناء حرب عام 2006 في لبنان - فقد كان السوريون يفعلون كل ما بوسعهم لتجنبها، فهم يدركون تماما أنهم عاجزون عن الصمود أمام قوات الدفاع الإسرائيلية. بالطبع، أدت الاضطرابات والنزاعات الأخيرة في مصر وسوريا إلى إضعاف هذين البلدين إلى حد أبعد، وفي الواقع تشعر إسرائيل الآن بما يكفي من الثقة بتفوقها العسكري على جيرانها العرب مجتمعين بحيث بدأت فعليا بتقليص أعداد قواتها المسلحة التقليدية.

الأمر الأكثر أهمية للموضوع قيد البحث أن الجيشين المصري والسوري لا يشكلان تهديدا جديا للدخول الأمريكي، أو حتى للقوات الأمريكية المتمركزة في الخليج، وليس ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن ذلك سيتغير في المستقبل المنظور. وبما أن مصر وسوريا لا تملكان قوة اقتصادية أو عسكرية كبيرة، أو كميات تذكر من النفط، فإن مؤيدي سياسات الهيمنة العالمية يتذرعون بمجموعة من الأسباب الواهية الأخرى للتأكيد على أن البلدين مهمان للمصالح الأمريكية.

واحدة من حججهم أنه يجدر بالولايات المتحدة إيلاء مصر اهتماما كبيرا لأنها تتحكم بقناة السويس، حيث يمر حوالي 8 بالمئة من حركة التجارة العالمية، و 4.5 بالمئة من إمدادات النفط في العالم. أضف إلى ذلك أن البحرية الأمريكية تستخدم القناة لنقل السفن من البحر المتوسط إلى الخليج العربي، ولو أغلقت مصر القناة، فستضر بالاقتصاد العالمي، وتعرقل جهود الولايات المتحدة للحفاظ على قوتها في الخليج العربي المهم استراتيجيا.

هذا الكلام غير مقنع، لأن مصر لو أغلقت قناة السويس فلن تضر جديا بالاقتصاد العالمي. ستغير السفن مسارها لتمر بصورة رئيسة حول جنوب أفريقيا، وسيتم نقل نفط الشرق الأوسط إلى الدول المستوردة بطرق مختلفة. ستدفع مصر، علاوة على ذلك، ثمنا اقتصاديا باهظا إن هي أغلقت القناة، التي تشكل ثالث أكبر مصادر دخلها، والتي يشار إليها أحيانا "بشريان الحياة الاقتصادي" في مصر. ولن تخسر القاهرة الأموال التي تضحها تلك القناة فحسب، بل ستخاطر أيضا بالتعرض لردود أفعال انتقامية، اقتصاديا وسياسيا، من قبل الدول المتضررة من إغلاق القناة. ويجدر بنا أن نذكر أن مصر أغلقت القناة فعلا من عام 1967 إلى عام 1975 ولم يتعرض الاقتصاد الدولي إلى أضرار جديّة نتيجة لذلك.

لا يعد التهديد بمنع البحرية الأمريكية من الوصول إلى الخليج العربي جراء إغلاق القناة تهديدا جديا، لأن السفن الأمريكية يمكنها الوصول إلى الخليج عبر المحيط الهندي وبحر العرب. لربما يكون من الأسهل للولايات المتحدة إرسال بعض السفن إلى الخليج عبر القناة، لكن ذلك لا يمثل ضرورة رئيسة للحفاظ على قوتها في تلك المنطقة.

يستخلص المرء أربع حجج ترد مرارا في سياق الخطاب العام حول الأسباب التي يمكن أن تجعل سوريا مهمة للمصالح الحيوية الأمريكية. أولا، يؤكد البعض على أهمية الإطاحة بالأسد لأن ذلك سيوجه ضربة هائلة لكل من حزب الله وإيران على وجه الخصوص، نظرا لأنهما يمثلان حليفين قويين لنظام الأسد. وقد عبّر الملك السعودي عبد الله عن ذلك بدقة حين قال صيف عام 2011: "لن يضعف شيء إيران أكثر من خسارة سوريا". بعد بضعة أشهر، أوضح توم دونيلون، مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي، أن "نهاية نظام الأسد ستشكل أكبر نكسة لإيران في المنطقة— وضربة استراتيجية إضافية ستغير موازين القوى في المنطقة لغير مصلحة إيران".

وتستند تلك المخاوف العميقة من إيران إلى الاعتقاد بأن نفوذها في الشرق الأوسط قد تنامي بصورة كبيرة، وأنها تسعى لفرض هيمنتها الإقليمية على المنطقة. وما محاولتها امتلاك أسلحة نووية، حسب ذلك الرأي، إلا جزء من دوافع طهران للهيمنة على الشرق الأوسط.

يشكل الإرهاب أساس الحجة الثانية لوجوب التعامل مع سوريا باعتبارها مصلحة استراتيجية أميركية رئيسة. ولا يدعي هذا الرأي بأن سوريا تدعم منظمات إرهابية كحزب الله فحسب، بل إن القاعدة ومجموعات أخرى معادية للولايات المتحدة تعمل الآن في سوريا. يمكن للولايات المتحدة، بالتالي، أن تتدخل في سوريا و"تشكل سدا"، كما يقول اثنان من صقور معلقى صحيفة **نيويورك تايمز**، "في وجه المجموعات المتشددة كالقاعدة، التي تسعى إلى إيجاد ملاذ آمن في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في سوريا". كما تضعف الإطاحة بالأسد إلى أبعد الحدود حزب الله، الذي يعتمد بقوة على سوريا وإيران من أجل بقائه.

تشير الحجة الثالثة إلى ضرورة تدخل الولايات المتحدة بقوة في سوريا بسبب حرمان الأهلية الطاحنة وخطورة انتقالها إلى دول الجوار، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى توسع النزاع وتهديد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. "فكلما طال أمد الحرب"، تقول مجلة **وول ستريت** في هذا السياق، "ازدادت معه المخاطر على حلفاء أميركا".

يجادل البعض، أخيراً، في أن سوريا مهمة للغاية لأن مصداقية أمريكا باتت على المحك. الرئيس أوباما تحديداً قال في آب/ أغسطس 2012 بأن سوريا ستتجاوز "خطاً أحمر" إن استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد الثوار، مما يشير ضمناً إلى أن الولايات المتحدة ستزد باستخدام القوة العسكرية.

حسب البيت الأبيض، استخدم الأسد الأسلحة الكيماوية في 21 آب/ أغسطس 2013، وقتل 1429 مدنياً. وهذا الحدث المأساوي لم يشكل انتهاكاً واضحاً للمعايير الأساسية فحسب، بل وضع مصداقية الولايات المتحدة أيضاً على المحك. وقد اعتبرت تلك مسألة مهمة، تحديداً لأن عدم قيام أوباما بمعاقبة سوريا على تجاوزها خطه الأحمر سيقبل من جدية تهديداته بمهاجمة إيران إن سعت للحصول على أسلحة نووية.

لا يعد أي من تلك الحجج مقنعة بما فيه الكفاية. بلا شك عززت حرب أمريكا الكارثية في العراق موقف إيران في الشرق الأوسط، بصورة رئيسة عبر تسليم السلطة لحكومة يهيمن عليها الشيعة في بغداد. ولكن قدرة إيران في الهيمنة على الخليج مازالت بعيدة المنال، إذ لا تملك قوات تقليدية هائلة، ولا يساور أحد القلق من إمكانية قيامها بغزو أي من جيرانها، لأن الولايات المتحدة ستتدخل بقوة لإيقافها.

ليس من الواضح أيضاً ما إذا كانت طهران تسعى فعلياً لامتلاك أسلحة نووية، والمجتمع الاستخباراتي الأمريكي يجمع على أنها لا تسعى إلى ذلك. لكن حتى لو ثبت خطأ هذا الرأي وامتلكت إيران ترسانة نووية، فلن يكون بإمكانها استخدام تلك القدرة في الهيمنة على الخليج. الأسلحة النووية لا تمنح الدول قدرة كبيرة على المحكوم، ولا يمكن لإيران، بالتالي، نشر نفوذها في دول الحوار. أضف إلى ذلك أن إسرائيل والولايات المتحدة تمتلكان أسلحة نووية، ولن يسمح لإيران على الإطلاق بأن تهيمن إقليمياً. كما لن تسمح السعودية أو أي دولة عربية أخرى بحدوث ذلك، مما يعني أن إيران ستواجه حلفاً قوياً للغاية إن حاولت الهيمنة على الخليج.

أخيراً، وبغض النظر عما يمتلكه إيران من قوة اليوم، أو يظن البعض أنها تمتلكه، فإن الهزيمة في سوريا لن تضعف قوتها الاقتصادية أو العسكرية على نطاق واسع، بالرغم من أنها ستحد من نفوذها الإقليمي نوعاً ما. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أمرين لا يصب أي منهما في مصلحة للولايات المتحدة. يتمثل الأول في أرجحية أن تبذل طهران ما في وسعها لإبقاء الأسد في السلطة، مما يعقّد جهود واشنطن لإقصاء الرئيس السوري. ثانياً، لو هزمت إيران في سوريا، وشعرت أنها ستكون الهدف التالي على اللائحة الأميركية لتغيير الأنظمة، فستصبح دوافعها أكبر لامتلاك رادع نووي، وبالتالي فإن محاولات الإطاحة بالأسد ستزيد على الأرجح من سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية.

كذلك ثمة ماخذ عدة على الادعاء بأنه يجدر التعامل مع سوريا على أنها مصلحة استراتيجية أميركية محورية لأن سوريا أصبحت بؤرة للإرهاب. أول هذه المآخذ أن الإرهاب لا يشكل تهديدا جديا بما يكفي لتبرير التدخل الأميركي في سوريا، عسكريا على الأقل. ثم إن التدخل الأميركي في بلدان كسوريا تحديدا يذكي نار الإرهاب ويفاقم مشكلته. تذكروا أن الولايات المتحدة لم تواجه مشكلة مع سوريا فيما يتعلق بالإرهاب قبل أن تلقي إدارة أوباما بثقلها وراء محاولات الإطاحة بالأسد. في الواقع، ساعدت سوريا الولايات المتحدة على التصدي لمشكلة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، إذ قدمت لواشنطن معلومات استخباراتية قيمة عن القاعدة ساهمت في إحباط هجمات عدة على أهداف أميركية في البحرين وكندا، وكانت منخرطة بقوة في برنامج التسليم الاستثنائي للإرهابيين في عهد إدارة بوش. وحسب جاين ماير من مجلة *النيويورك*، فقد كانت سوريا "واحدة من أكثر الوجهات شيوعا لترحيل المشتبه فيهم بتهمة الإرهاب".

لقد ساعدت إدارة أوباما على تحويل سوريا إلى ملاذ للمجموعات الإرهابية بدعمها حملة الإطاحة بالأسد. وتهمين المجموعات التي تكره أميركا في الواقع على القسم الأكبر من المعارضة السورية المسلحة. كما يشعر العديد من الحكومات الغربية حاليا بالقلق إزاء قيام أعداد من مواطنيها بالتوجه إلى سوريا والانضمام إلى الثوار، وتتحوف من أن يصبحوا أكثر تشددا وراдикаلية، ويعودوا إلى بلدانهم للقيام بأعمال إرهابية. إن التدخل في سوريا لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشكلة الإرهاب هناك، ما لم تقم واشنطن طبعاً بمساعدة الأسد على هزيمة الثوار والعودة إلى الوضع السابق، ومن غير المرجح أن يحدث ذلك بكل الأحوال، لأن أوباما التزم بتسليح الثوار.

لكن دعم الثوار بالتأكيد لن يحل مشكلة الإرهاب، نظرا لأن مجموعات المعارضة الأقوى تتألف من جهاديين يكرهون أميركا. علاوة على ذلك، لو تورطت الولايات المتحدة بصورة أكبر في النزاع السوري، فمن المرجح أن اللاعبين المؤيدين للأسد - حزب الله وإيران وروسيا - سيزيدون دعمهم له، مما يزيد احتمال استمرار الحرب في المستقبل المنظور، وكلما طال أمد الحرب الأهلية ازدادت قوة الجهاديين في صفوف المعارضة.

يمكن للمرء أن يجادل في سبب وجيه وحيد، وهو أن الإطاحة بالأسد ستوجه ضربة مدمرة لحزب الله، المدعوم من سوريا وإيران. المشكلة الأولى في هذا الطرح أن الولايات المتحدة ليست عدوا لدودا لحزب الله، وأنه لا يستهدفها، ولا يجدر بواشنطن بالتالي أن تمنحه الدافع لاستهداف الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أنه حتى لو توقف تدفق الأسلحة السورية والإيرانية إلى حزب الله، فسيظل الحزب قويا في لبنان



والمنطقة، نظرا لجذوره الضاربة عميقا فيهما، وتمتعه بدعم كبير من قبل شرائح مهمة في المجتمع اللبناني تحديدا. ثم إن الأسلحة الإيرانية والسورية ستتدفق مجددا إلى حزب الله في نهاية المطاف، لأنه بغض النظر عن يحكم في دمشق، فسيكون من مصلحته دعمه. حزب الله مجموعة مقاتلة تهدد مباشرة الحدود الشمالية لإسرائيل، وهو ما يمنح سوريا الورقة الوحيدة التي تمكنها من استعادة مرتفعات الجولان.

ماذا عن الادعاء بأنه يتوجب على الولايات المتحدة التدخل في حرب سوريا الأهلية لكي تمنع تحولها إلى نزاع إقليمي؟ تجدر الإشارة هنا أن إدارة أوباما دفعت الأمور في ذلك المنحى عبر محاولتها، وفشلها في الإطاحة بالأسد، مما أدى إلى إذكاء الحرب الأهلية المندلعة في سوريا. ولو تورطت أميركا بصورة أكبر في النزاع، فكما أسلفت، يرجح أن يزيد حزب الله وإيران وروسيا دعمهم للأسد، الأمر الذي يزيد من إمكانية انتقال الحرب إلى دول الجوار. بكلمات أخرى، سيؤدي التدخل الأمريكي على نطاق أوسع ربما إلى انتشار النيران، لا احتوائها وإخمادها.

نظريا، يمكن للولايات المتحدة حل هذه المشكلة "المعدية" عبر احتلال سوريا، كما فعلت في العراق بين عامي 2003 و2011. لحسن الحظ، يبقى هذا الاحتمال معدوما بالمطلق، وتبقى الاستراتيجية الأفضل لإدارة أوباما بالتالي متابعة الحل الدبلوماسي.

لكن حتى لو فشلت الدبلوماسية، وامتدت الحرب إلى خارج حدود سوريا، فلن يقوض ذلك الأمن القومي الأمريكي بأي طريقة كانت، نظرا لأنه لن يؤدي إلى قيام أي دولة بالهيمنة على الخليج ونفطه. أضف إلى ذلك أن كل بلد منتج للنفط لديه دوافع قوية لبيع نفطه وجني عائداته، سواء كان متورطا في النزاعات أم لم يكن.

يجادل البعض، أخيرا، في أن مصداقية أمريكا على المحك في سوريا، وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تبقى معنية إلى أبعد الحدود بسياسة ذلك البلد. ليس ثمة شك بأن المصداقية ما كانت لتشكل مشكلة لو لم يضع الرئيس أوباما بحماقة خطأ أحمر فيما يتعلق باستخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية. ويمكن الرد على ذلك بأن الرئيس لم يكن لديه خيار، وأنه كان لا بد أن يعتبر استخدام الأسلحة الكيماوية تجاوزا للحدود، لأنها أسلحة خطيرة، ولأن المعايير والأعراف السائدة تحول بقوة دون استخدامها.

كذلك لا تعد تلك حججا مقنعة. فبرغم المبالغة المحيطة بها، لا تعتبر الأسلحة الكيماوية أسلحة دمار شامل، ولا تصنف بالتأكيد مع الأسلحة النووية في الفئة التدميرية ذاتها. إسرائيل، في نهاية المطاف، تعايشت مع الأسلحة الكيماوية السورية لعقود طويلة خلت، لكنها بقيت متشددة إلى أبعد الحدود فيما يتعلق بعدم السماح لإيران أو سوريا بالحصول على الأسلحة النووية.

تأمل أيضا تاريخ الخسائر المدنية على امتداد الحرب الأهلية في سوريا. كما أشرت سابقا، قدرت الولايات المتحدة عدد القتلى في الهجمات الكيماوية في 21 آب/أغسطس بحوالي 1429 مدنيا، وهو ما يفوق بصورة كبيرة تقديرات بريطانيا وفرنسا ومنظمة أطباء بلا حدود، التي أشارت جميعها إلى أن عدد القتلى أقل من أربعمئة. لكن، بغض النظر عن الرقم الدقيق، فقد قتل الرصاص والقنابل أكثر من أربعين ألف مدني سوري تقريبا قبل شن الهجمات الكيماوية، ومع ذلك لم تؤد تلك الخسائر الهائلة في صفوف المدنيين إلى دفع البيت الأبيض للتدخل في سوريا.

هل الفرق الحاسم أن الأسلحة الكيماوية تقتل بصورة شنيعة مقارنة بالقنابل والرصاص؟ هذا الادعاء يتقاطع مع حملة البيت الأبيض لنشر صور السوريين القتلى والمحتضرين بسبب الهجمات الكيماوية. لكن لا يوجد في الحقيقة فرق ذو مغزى بين قتل الناس بالقنابل والرصاص وقتلهم بالغاز.

أما فيما يتعلق بالمعايير التي تحظر استخدام الأسلحة الكيماوية، فهي ليست مؤثرة بالتأكيد. في نهاية المطاف، باستثناء فرنسا والولايات المتحدة، لم يبد أي بلد استعداد له خوض الحرب ضد النظام السوري في الصيف الماضي بسبب استخدامه الأسلحة الكيماوية ضد الثوار. كما يصعب القول، علاوة على ذلك، بأن تلك المعايير تعد مؤثرة بالنسبة لمعظم الأمريكيين، الذين لم يرغبوا بالمشاركة في أي ضربة عسكرية ضد سوريا بغض النظر عن الأسباب.

لربما يظن أوباما أن حرق المعايير التي تحظر استخدام الأسلحة الكيماوية يشكل مبررا قويا للتدخل. لكن تذكروا أنه في العام 1988، حين بدا أن إيران توشك على هزيمة العراق في حربها الطويلة والدموية، هبت إدارة ريغان لنجدة صدام حسين، وساعدت جيشه على استخدام الأسلحة الكيماوية- بما في ذلك غاز الأعصاب القاتل، السارين- لدحر الإيرانيين في ساحات القتال. كما زودت واشنطن العراق بمعلومات عن مواقع تجمع القوات الإيرانية، مما سهل استهدافها بالأسلحة الكيماوية. وعندما قصف صدام الأكراد في حلبجة بالأسلحة الكيماوية في آذار/ مارس 1988، امتنعت الحكومة الأمريكية عن تحميله المسؤولية، تماما كما فعلت طيلة الحرب كلما استخدم العراق الأسلحة الكيماوية، وهو ما قام به فعليا مرات عدة.

ثمّة فرصة كبيرة فعليا لأن تحل إدارة أوباما مشكلة المصادقية عن طريق الدبلوماسية. ويبدو أن الروس والأميركيين- العاملين عبر أفتية الأمم المتحدة- سينجحون على الأغلب في تدمير مخزون سوريا من الأسلحة الكيماوية. لو حدث ذلك، فيجدر بأوباما أن يعلن النصر، ويحجم عن التدخل في شؤون سوريا مجددا. ولو فشلت، واحتفظ الأسد ببعض الأسلحة الكيماوية، فسيضطر الرئيس أوباما لبحث إمكانية استخدام القوة العسكرية ضد سوريا للحفاظ على مصداقية أميركا. في تلك الحالة، يجب على الولايات



المتحدة ألا تحاجم سوريا. السياسة الذكية فعلا تقتضي من الرئيس تجاهل الخط الأحمر الذي وضعه، واتباع سياسة عدم التدخل في سوريا.

تعد تلك المقاربة منطقية لعدة أسباب:

الأول أن مشكلة المصداقية جرى تضخيمها أكثر من اللزوم. فكما يشير داريل جي. برس في كتابه المهم، **حساب المصداقية**، عندما يتراجع بلد ما عن قراراته في خضم أزمة يواجهها لا تتأثر مصداقيته بالضرورة في الأزمات اللاحقة. يقول برس "إن مصداقية أي بلد، في خضم الأزمات على أقل تقدير، لا تتمحور حول سلوكه السابق، بل حول قوته ومصالحه". فحقيقة أن أميركا تعرضت لهزيمة مذلة في حرب فيتنام، مثلا، لم تدفع موسكو إلى الاعتقاد بأن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن أوروبا الغربية يفتقر إلى المصداقية.

لو فشلت الولايات المتحدة، بالنتيجة، في اتخاذ الإجراءات المطلوبة ضد النظام السوري لاستخدامه الأسلحة الكيماوية، فلا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن القيادة في طهران ستستنتج أن واشنطن ليست جديفة في منع إيران من امتلاك الأسلحة النووية. لقد ذهب صناع السياسة الأمريكية بعيدا طيلة العقد الماضي في التأكيد على أن إيران النووية أمر غير مقبول على الإطلاق.

الثاني أن البيت الأبيض لا يملك استراتيجية فاعلة للإطاحة بالأسد، أو التخلص من أسلحته الكيماوية، بالقوة. في الواقع، ليس من الواضح مدى التزام أوباما بإقصاء الرئيس السوري، نظرا لهيمنة الجهاديين على المعارضة. ثم إن الرئيس أوباما غير مستعد لمعاقبة نظام الأسد بضربات متواصلة وواسعة النطاق خوفا من الانجرار إلى النزاع. ما يعينه ذلك بجوهره أنه حتى لو اعتقد المرء أن بعض الضرر سيلحق بمصداقية أميركا لإحجامها عن التدخل في الشأن السوري، فإن دفع ذلك الثمن البسيط أفضل من التورط في شن ضربات جوية عميقة وإن لم تكن خطرة.

الثالث أنه لو استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية ضد سوريا، وتورطت بصورة أكبر فيها، فإن ذلك سيقبل من إمكانية استخدامها القوة ضد إيران. ما يتضح من الجدل الدائر حول ضرب سوريا مؤخرا أن الشعب الأمريكي قد سئم الحرب، لكن لو تورطت الولايات المتحدة في القتال بصورة فعلية، حتى بقوتها الجوية فقط، فستجعل الشعب الأمريكي يزداد كرها بالتأكيد للبدء بشن حرب أخرى ضد إيران. لكل تلك الأسباب، يجدر بالقادة الأمريكيين ألا يهتموا كثيرا بما يسمى مشكلة المصداقية التي سببها أوباما حين وضع، بطريقة تفتقر إلى الحكمة، خطا أحمر لتحذير النظام السوري من استخدام الأسلحة الكيماوية.



باختصار، ليس ثمة مصلحة أمريكية حيوية على المحك في مصر أو سوريا، ولذلك لا يوجد سبب استراتيجي ملح يدعو للتدخل في شؤونهما. في الواقع، يبدو أن التدخل يلحق أضراراً بالمصالح الأمنية الأمريكية تفوق بكثير ما قد يحققه من منافع.

يمكن للمرء أن يقر بتلك النقطة، ويجادل في الآن ذاته بأن الاعتبارات الأخلاقية توجب التدخل الأمريكي القوي في مصر وسوريا- ودول أخرى أيضاً- للإطاحة بحكامها المستبدين. ويقوم ذلك الرأي على المنطق القائل بأن هؤلاء الطغاة ينكرون على شعوبهم أبسط حقوق الإنسان، ولا يترددون في قتل المدنيين الأبرياء. طبعاً، يبقى الهدف النهائي نشر الديمقراطية في تلك البلدان، لا من أجل حقوق الإنسان فحسب، بل لأن الأنظمة الديمقراطية في الغالب تبقى صديقة للولايات المتحدة.

هذا المنحى في التفكير ليس فقط غير مقنع، بل في الواقع خطر أيضاً. لا يجدر بالولايات المتحدة أن تكون شرطي العالم، جزئياً لأن عليها احترام حق تقرير المصير، والسماح للدول بتقرير مصيرها السياسي. كل الأميركيين تقريباً، ولأسباب وجيهة، ينفرون من فكرة تدخل بلد آخر في حياتهم السياسية؛ وعليهم أن يدركوا أن الشعوب الأخرى تشعر بالأمر ذاته إزاء تدخل الولايات المتحدة في شؤونها الداخلية. لا يصح أن نرتضي للآخرين ما لا نرتضيه لأنفسنا.

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى التدخل بقوة في الشؤون السياسية لدول في مختلف أنحاء العالم إن هي اتبعت تلك السياسة الطموحة. في نهاية المطاف، سيكون هناك على الدوام أنظمة غير ديمقراطية تحتاج إلى الإصلاح، وسيكون هناك أحياناً إجراءات باستخدام القوة لتحقيق تلك الغاية. والولايات المتحدة لديها سجل طويل ومروع فيما يتعلق بأنواع "الهندسة الاجتماعية" تلك. تذكروا أن عقيدة بوش، التي سقطت واحترقت تماماً في العراق، كان من المفترض أن تسهل نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. لذلك، لو واصلت واشنطن اتباع سياسة الإطاحة بالأنظمة الشمولية ونشر الديمقراطية، فلن يكون ثمة نهاية لحماتنا الصليبية التي لن تحقق إلا القليل من النجاحات على الطريق.

تدعي حجة أخلاقية أخرى بأنه يتوجب على الولايات المتحدة التدخل في الحرب الأهلية السورية لأنها تشكل كارثة إنسانية. لقد قتل الآلاف من المدنيين هناك، وبلغ الأمر بنظام الأسد أن يبئد الناس بالغازات السامة. من المؤسف للغاية أن يموت المدنيون في سوريا، لكن التدخل مع ذلك يظل غير منطقي. لا يوجد سبب منطقي للدخول في الحرب، ولا استراتيجية فاعلة لإنهاءها، وإن أدى التدخل الأمريكي في النزاع إلى شيء، فلن يؤدي على الأرجح إلا إلى إطالة أمد الحرب وزيادة المعاناة.

تعيش سوريا حرباً أهلية طاحنة، وفي مثل تلك الصراعات الأهلية سيسقط على الدوام عدد كبير من الضحايا المدنيين. وينسحب ذلك على سوريا تحديداً لأن ثمة اختلافات إثنية ودينية حادة، ولأن القتال يجري في معظم الأحيان في مناطق مدنية، مما يزيد من إمكانية وقوع أضرار جانبية.

وبغض النظر عن ذلك، فإن ما يحدث في سوريا ليس إبادة جماعية أو قتلاً ممنهجاً لفئة معينة. أنصار التدخل في سوريا مولعون بتصوير الأسد على أنه نسخة حديثة من هتلر، ويجادلون في أن هذه "ال لحظة ميونيخ" التي تقتضي تدخل الغرب، مشيرين ضمناً إلى أنه سيقوم بالقتل الجماعي إن لم يتم التعامل معه بصورة فورية. تلك مبالغة من أسوأ الأنواع. الأسد بالتأكيد ديكتاتور لا يرحم، لكنه لم يقم بما يضعه في خانة هتلر، الذي قتل أكثر من عشرين مليون مدني في حملة شرسة للتوسع الإقليمي، وكان سيقول ملايين آخرين لو انتصر في الحرب العالمية الثانية. لقد مات في الحرب الأهلية السورية، كما أشرت سابقاً، ما يقارب أربعين ألف مدني، والعديد منهم قتلوا بأيدي المتمردين.

أخيراً، إن استخدام الأسد للأسلحة الكيماوية لا يبرر التدخل لأسباب أخلاقية. فلكل الأسلحة ليست مسؤولة إلا عن نسبة بسيطة من القتلى المدنيين في سوريا، والادعاء بأن قتل الناس بالغاز يفوق في شناعته وهوله قتلهم بالقنابل يبقى غير مقنع.

غير أن الأمر لا ينحصر في انعدام الأسباب الأخلاقية للتدخل فحسب، بل ليس لدى الولايات المتحدة استراتيجية لإنهاء الحرب. وحتى عندما هدد أوباما بقصف سوريا في الصيف الماضي، فقد أكد أن الضربات ستكون محدودة- أو "صغيرة إلى درجة لا تصدق"، وفقاً لوزير الخارجية جون كيري- ولن تهدف إلى إسقاط الأسد أو إنهاء الحرب الأهلية. استراتيجية القصف المحدود تتناقض بالتأكيد مع الادعاء بأن الأسد يمثل النسخة المعاصرة من هتلر، وأن التعامل معه يجب أن يكون فوراً. الولايات المتحدة اليوم تنخرط في مفاوضات تهدف إلى التخلص من أسلحة الأسد الكيماوية، لا منه شخصياً. ولو نجحت تلك المفاوضات فسترداد في الحقيقة إمكانية بقاءه في السلطة. الأمر الأكثر أهمية لموضوعنا قيد البحث هو أن المفاوضات لا تهدف لإنهاء الصراع.

يسود الاعتقاد على نطاق واسع في مؤسسة الأمن القومي الأميركي أن واشنطن تملك القدرة على حل المشكلات التي تجتاح بلداناً كمصر وسوريا، وأن النجاح في ذلك يكمن بصورة رئيسة في تحويل تلك البلدان إلى ديمقراطيات.

لهذا بالتأكيد غير صحيح في الحالة السورية، إذ لا تملك الولايات المتحدة استراتيجية فاعلة لإنهاء النزاع هناك، ناهيك بتحويل سوريا إلى ديمقراطية. يبدو من الواضح فعلاً أن إدارة أوباما ارتكبت خطأ كبيراً حين

اختارت محاولة الإطاحة بالأسد. كان يجدر بواشنطن ألا تتدخل في شؤون سوريا، وأن تترك الشعب السوري يقرر مصيره بنفسه، مهما كانت النتائج.

ينطبق الأمر ذاته على مصر، التي حاولت إدارة أوباما أن تدير سياساتها منذ اندلاع الاحتجاجات ضد الرئيس السابق حسني مبارك في كانون الثاني/يناير 2011. تدخلت الولايات المتحدة حين ازداد زخم الاحتجاجات وساعدت على الإطاحة به. رحب أوباما فيما بعد بسعي مصر إلى الديمقراطية، ودعم حكومتها المنتخبة حديثاً، بالرغم من هيمنة الإخوان المسلمين عليها.

بعد سنة لا أكثر من توليه المنصب، تعرض الرئيس محمد مرسي، الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، إلى ضغوط هائلة من الجيش المصري وشريحة كبيرة من الشعب للاستقالة. تدخلت إدارة أوباما مجدداً في ذلك الوضع الفوضوي وسهلت الإطاحة بمرسي الذي لم تكن على الإطلاق متحمسة لرئاسته، ليحل محله الجنرال عبد الفتاح السيسي، الرجل العسكري القوي على شاكلة مبارك.

ساعدت الولايات المتحدة بذلك على تدبير انقلاب ضد رئيس منتخب ديمقراطياً ولم يكن يشكل تهديداً لها. ثم انقلبت الحكومة المصرية الجديدة على الإخوان المسلمين فقتلت أكثر من ألف شخص، واعتقلت مرسي. المحاولات الواهية لإدارة أوباما فشلت في منع حملة القمع الدموية تلك، ولم تقطع سوى جزء بسيط من المعونات السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر، والتي تبلغ 1.5 بليون دولار، على الرغم أن القانون الأمريكي يقضي بقطع معظم المعونات الخارجية عن أي بلد "تتم الإطاحة برئيسه المنتخب شرعياً عبر انقلاب أو مرسوم عسكري".

كانت نتيجة التدخل الأميركي في شؤون مصر على امتداد ثلاث سنوات أن الولايات المتحدة باتت مكروهة في ذلك البلد أكثر بكثير مما كانت عليه (وهو أمر ذو مغزى). اليوم يمقت الإخوان المسلمون وحلفاؤهم أميركا لمساعدتها على الإطاحة بمرسي، ووقوفها بعد ذلك موقف المتفرج على قتل أعضاء الحركة. ويكره الجيش والعديد من المدنيين الولايات المتحدة لدعمها الإخوان حين كانوا في السلطة. بمعنى آخر، انتهى المطاف بإدارة أوباما إلى مجرد المساعدة على التخلص من حاكم مستبد لتستبدل به آخر، وتتورط أثناء ذلك في الإطاحة برئيس منتخب شرعياً.

لربما أساء أوباما التعامل مع الوضع في مصر، وكان يجدر به اتباع استراتيجية مختلفة. لكن يصعب رؤية ما كان بمقدور واشنطن فعله بصورة مختلفة في مصر (أو سوريا) للوصول إلى نهايات سعيدة.

لو أمعنا النظر بما حدث في هذين البلدين لوجدناه جزءاً من صورة أشمل ملؤها محاولات "الهندسة الاجتماعية" الفاشلة في العالمين العربي والإسلامي. تأملوا سجل أميركا منذ 11 أيلول/سبتمبر. لقد

تدخلت الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وليبيا وأطاحت بأنظمتها الحاكمة بالقوة. وفي كل حالة، اعتقد صناع السياسة الأمريكيون أن بإمكانهم المساعدة على إقامة ديمقراطية مستقرة ترتبط بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة، وفشلوا في الحالات الثلاث كافة. والآن تسود حالة عدم استقرار في كل من تلك الدول، وبالرغم من أن الحكومات في بغداد وكابول وطرابلس لا تعادي الولايات المتحدة بصورة علنية، فلا يمكن أن تعد صديقة أو متعاونة إلى حد بعيد.

لو تأملنا، بالتالي، في أداء أمريكا على امتداد اثني عشرة سنة مضت في أفغانستان ومصر والعراق وليبيا وسوريا، فسنجد أنه فشل بصورة كبيرة. على ما يبدو، تملك واشنطن قدرة غريبة على جعل الأوضاع السيئة أكثر سوءاً. ولا يعد ذلك السجل السيء مفاجئاً في الحقيقة، فالقيام بعمليات "الهندسة الاجتماعية" على نطاق واسع في أي مجتمع مهمة عسيرة إلى أبعد الحدود، ناهيك بأن الظروف التي تواجهها الولايات المتحدة لدى تدخلها في الخارج معقدة للغاية. لا تتدخل أمريكا على ما يبدو إلا في بلدان لا تعرف الكثير عنها، ويؤدي وجودها فيها على الفور إلى إثارة مشاعر الكراهية ضدها. وعادة ما تكون تلك البلدان أيضاً مليئة بالانقسامات، أو في خضم نزاع حاد، أو في حالة فوضى واضطراب غالباً بعد الإطاحة بحكوماتها.

هل يجدر بالولايات المتحدة أن ترضخ لذلك الواقع المرير، وتفعل ما بوسعها لحل مشكلات بلدان كمصر وسوريا؟ لا. فتلك البلدان لا تمثل أهمية استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة، ولا يهملها كثيراً من يحكم في القاهرة أو دمشق. لكن حتى لو كان لمصير بلدان أخرى عواقب جديدة بالفعل على الأمن القومي الأمريكي - كدول الخليج المنتجة للنفط - فلن يهتم كثيراً أيضاً من يحكمها.

تمتلك الولايات المتحدة تاريخاً طويلاً من التعامل مع كل أنواع القادة. في الحقيقة، عملت أمريكا عن قرب مع أكبر مجرمين في العصر الحديث ارتكب كل منهما مجازر جماعية بحق شعبه: جوزيف ستالين أثناء الحرب العالمية الثانية، وماو تسي تونغ في أواخر الحرب الباردة. لم تتفق واشنطن دوماً، علاوة على ذلك، مع القادة المنتخبين، وهو ما يفسر السبب في أن لها سجلاً طويلاً في الإطاحة بقيادة شرعيين لم تشق بهم: محمد مصدق في إيران (1953)، على سبيل المثال لا الحصر، وحاكوب آرينز في غواتيمالا (1954) وسلفادور أليندي في تشيلي (1973).

كانت تلك كلها خطوات خاطئة، تحديداً لأنه كان باستطاعة واشنطن التعامل مع أولئك القادة المنتخبين، تماماً كما فعلت مع العديد من الحكام المستبدين. لا شك أن القادة يتولون الحكم أحياناً وكلهم حماسة ثورية وعداء للولايات المتحدة. لكن تلك الحماسة لا تلبث أن تنزل ما إن يواجهوا حقائق ممارسة الحكم على الصعيدين الداخلي والخارجي. كما تمتلك الولايات المتحدة قوة هائلة، وتأثيراً كبيراً في تعاملها مع

الدول الأخرى في كل الأوقات تقريبا، بحيث يكون من الأفضل لقادة الدول حكما أن يتوافقوا مع الولايات المتحدة، وألا يدخلوا بحماقة في صراع معها. هذا لا ينفي أن مصالح أميركا تتعارض في بعض الأحيان مع مصالح الدول الأخرى، لكن ذلك لا يعني أن القيادة في أي من البلدين مسؤولة عن التنافس في تلك الحالات.

باختصار، تتمثل المقاربة الأفضل للولايات المتحدة في عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى للتأثير في نوع أنظمتها السياسية أو اختيار من يحكمها. الاستراتيجية الذكية هي ترك الشعوب الأخرى تقرر مصيرها السياسي، ثم اتباع سياسة العصا والحزرة لإقامة علاقات تخدم مصالح أميركا.

ما يجعل نزعة أميركا للتدخل في بلدان كمصر وسوريا مقلقة إلى هذا الحد لا يقتصر على أنها غير منطقية استراتيجيا، أو لأن الولايات المتحدة تفشل على الدوام في تحقيق أهدافها، بل لأن كلفتها هائلة أيضا، بشريا واقتصاديا على وجه الخصوص، بالإضافة إلى الضرر الذي تلحقه بمؤسسات الدولة الديمقراطية الليبرالية.

لا تعد التكلفة الاستراتيجية لانتهاج سياسة الهيمنة العالمية كبيرة فعليا. وبالرغم مما يتصف به تدخل واشنطن في شؤون بلدان كمصر وسوريا من حماقة، فإن الفوضى التي يسببها لا تؤثر في الأمن القومي الأميركي بأي طريقة ذات مغزى. فالولايات المتحدة بلد آمن بصورة لافتة، مما يمكنها من التصرف بحماقة دون تعريض أمنها للخطر. وتساهم حقيقة أن عالم اليوم ما يزال "أحادي القطب"، وأن موقع أميركا الجغرافي وترسانتها النووية يضمنان أمنها، في إيجاد بيئة تسمح بالتصرف بطريقة غير مسؤولة، وهو ما لم يتردد القادة الأمريكيون في استغلاله. الكلفة الاستراتيجية الأبرز لتلك السياسة التدخلية تكمن في مشكلة الإرهاب. لكن حتى ذلك التهديد لا يعد كبيرا للغاية، وهو ما يتيح للولايات المتحدة اتباع السياسات نفسها التي تسببت بتلك المشكلة أصلا.

على النقيض من التكلفة الاستراتيجية، فإن الكلفة الاقتصادية للهيمنة العالمية كبيرة للغاية. بادئ ذي بدء، يتعين على الولايات المتحدة الاحتفاظ بقدرات عسكرية هائلة ومتطورة، والإبقاء على قواعد منتشرة في أنحاء العالم كافة كي تتمكن من التدخل في أي مكان منه. لذلك لا يبدو مستغربا أن تكون ميزانية الدفاع في أي بلد آخر ضئيلة للغاية مقارنة بميزانية الدفاع الأميركية. في عام 2012، على سبيل المثال، أنفقت الولايات المتحدة على الدفاع (682 بليون دولار)، أي أكثر مما أنفقته الدول العشر التالية مجتمعة (652 بليون دولار). وتشكل تلك الميزانية الضخمة ما يقارب 20 بالمئة من إنفاق الحكومة الأمريكية، وتعادل ما

تنفقه على الضمان الاجتماعي تقريبا، ونحو ما تنفقه على الرعاية والمعونة الصحية معا. يضاف إلى ذلك الحروب المتعددة التي خاضتها أمريكا منذ العام 2001، والتي يمكن أن تكلف في نهاية المطاف مبلغا هائلا يتراوح بين 4 و6 تريليونات دولار.

شكلت المبالغ الضخمة التي أنفقت على الدفاع منذ 11 أيلول/ سبتمبر جزءا كبيرا من الدين القومي الأمريكي الهائل، الذي يتجاوز بمراحل الآن 16 تريليون دولار. ويشكل ذلك الدين عبئا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي، ويبدو أنه سيبقى كذلك لفترة طويلة قادمة. خسرت قطاعات أخرى أيضا مبالغ كبيرة جراء كل ذلك الإنفاق على الهيمنة العالمية. بدل تبديدها في التهيئة لحوض غمار حروب غير ضرورية على الجبهات الخارجية، كان الأولى إنفاق بعض مئات بلايين الدولارات تلك على التعليم والرعاية الصحية وتحسين البنية التحتية ووسائل النقل وغيرها من المجالات على الجبهة الداخلية، حيث كان لتلك الموارد الإضافية أن تجعل الولايات المتحدة بلدا أكثر رخاء ومكانا أفضل للعيش.

ثم هنالك التكلفة البشرية لتلك السياسات الإمبريالية، ويبقى الشغل الشاغل هنا خسائر أمريكا في حربي أفغانستان والعراق. على النقيض من التكلفة الاقتصادية، التي تؤثر تقريبا في كل مواطن أمريكي، فإن التكلفة البشرية يتحملها جزء صغير من المجتمع. وبما أن الخدمة العسكرية في الولايات المتحدة تطوعية بالكامل، فإن نحو 0.5 بالمئة فقط من السكان يؤدونها. لو قارنا ذلك الرقم بأعداد المقاتلين في الحرب العالمية الثانية، التي شارك بها أكثر من 12 بالمئة من المواطنين الأمريكيين، فسنجد أن الغالبية الساحقة من الأمريكيين المؤهلين للخدمة في أفغانستان والعراق لم يرتدوا الزي العسكري على الإطلاق، ناهيك بالمشاركة في القتال.

لقد كلف القتال في أفغانستان والعراق القوات المسلحة الأمريكية ثمنا باهظا- بخاصة الجيش والمارينز، إذ قتل أكثر من 6700 جندي حتى الآن، وجرح ما يزيد عن خمسين ألفا، تعرض نحو 22 بالمئة منهم إلى إصابات شديدة في الدماغ. وكما يحدث دائما في الحروب، عاد الكثير من المقاتلين إلى الوطن مصابين بأمراض نفسية مثل الاكتئاب وإجهاد ما بعد الصدمة. في حريف عام 2012، أشارت إحصاءات وزارة شؤون المحاربين القدامى إلى أن أكثر من 247000 جندي أمريكي ممن حاربوا في أفغانستان والعراق وشارك الكثير منهم في جولات قتال متعددة يعانون إجهاد ما بعد الصدمة.

لذلك لا يبدو مستغربا أن ترتفع نسبة الانتحار في الجيش الأمريكي بمقدار 80 بالمئة في الفترة بين عامي 2002 و 2009، مقارنة بنسبة 15 بالمئة فقط في صفوف المدنيين. في العام 2009 تحديدا، كانت فرص توظيف المحاربين القدامى ممن خدموا في في العراق تقل بمقدار النصف عن نظرائهم الأمريكيين

العاديين. وعلاوة على كل ذلك، يواجه المقاتلون العائدون من الحرب احتمال مواجهة مشكلات عائلية- كالطلاق والعنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال- بنسبة تزيد أربعة أضعاف تقريبا عن نظرائهم العاديين. باختصار، لقد دفعت الفئة القليلة من المجتمع الأميركي التي شاركت في الحروب الأخيرة ثمنا باهظا لقاء خدمتها، بينما لم تنخرط الغالبية الساحقة من الأميركيين في الخدمة العسكرية، ولم تدفع أي ثمن بالمقابل.

يقول أنصار الحرب في العراق إن وقوع تلك الخسائر البشرية أمر مؤسف للغاية، ولكنه ثمن يتعين على الولايات المتحدة أن تدفعه بعد تعرضها لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر. بيد أن حرب العراق لم تكن ضرورية: لم يكن صدام يمتلك أسلحة دمار شامل، وحتى لو كان يملكها بالفعل فقد كان يمكن احتواؤه، تماما كما فعلت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة. أما الإطاحة بطالبان خريف عام 2001، فقد كانت ضرورية، لكن بمجرد أن حققت الولايات المتحدة ذلك الهدف- وهو ما تم سريعا، مع القليل من الضحايا الأميركيين- كان يجدر بها أن تترك أفغانستان وألا تتدخل في شؤونها. عوضا عن ذلك، تورطت كل من إدارتي بوش وأوباما بصورة أكبر في حرب أفغانستان، التي تحولت بعد وقت قصير إلى حرب أخرى غير ضرورية.

ثانيا، لم يحقق أي من الحربين نجاحات تذكر، وما زال كلا البلدين حتى الآن حالتين ميؤوسًا منهما. فالعراق الذي تركه الجيش الأميركي بعد عقد من الاحتلال يترنح اليوم على شفير حرب أهلية، ويشعر الشعب وقادته على حد سواء بغضب شديد من الولايات المتحدة. وفي أفغانستان، تسبب رئيس فاسد يفتقر إلى الكفاءة بتقويض الجهود الأميركية الحثيثة لتهدئة الأوضاع ودفع ذلك البلد إلى الاستقرار. ولا يشكك أحد كثيرا في أن القتال سيعم أفغانستان حين تغادرها القوات الأميركية، وأن طالبان ستصبح ثانية القوة الأبرز هناك. لقد ذهبت الجهود الجبارة التي بذلها الجيش الأميركي في أفغانستان والعراق أدراج الرياح.

السبب الأخير للاعتقاد بأن هاتين الحربين كانتا غير ضرورتين هو أن معظم الأميركيين يظنون ذلك. أشار استطلاع للرأي أجرته شبكة إيه. بي. سي. نيوز وصحيفة **واشنطن بوست** حول حرب العراق إلى أنه "بحلول شهر شباط/ فبراير 2004، أي بعد أقل من عام من شنّها، قال 50 بالمئة من الأميركيين إن الحرب لم تكن ضرورية. وفي حزيران/يونيو من العام نفسه، شكل المعارضون للحرب أغلبية واضحة وبقيت النتيجة كذلك، بثلاثة استثناءات لا أكثر، على امتداد تسع سنوات لاحقة أجرت فيها إي. بي. سي/ **واشنطن بوست** 52 استطلاعاً للرأي." حين كان الوضع القتالي في العراق بأسوأ حالاته في نيسان/أبريل 2007، قال 66 بالمئة من الأميركيين إن الحرب لم تكن ضرورية. كما أشار استطلاع آخر للرأي أجره مركز بيو في كانون الأول/ ديسمبر 2009، حين أمر أوباما بزيادة عدد القوات في أفغانستان،

إلى أن 32 بالمئة فقط من الأميركيين يؤيدون قراره. ولم يعتقد إلا 56 بالمئة من الأميركيين بأن القرار الأولي بغزو أفغانستان في العام 2001 كان صائبا.

لعل التكلفة الأكبر للاستراتيجية الداعية إلى التدخل في بلدان كمصر وسوريا تكمن في الضرر الذي تلحقه بالنسيج السياسي للمجتمع الأمريكي. ففي بلد يحتفظ بجيش قوي ويدمن شن الحروب، لا بد وأن تتأثر سلبا حقوق الأفراد وحكم القانون على وجه الخصوص. ونظرا إلى أن الولايات المتحدة خاضت حربا في اثنتين من كل ثلاث سنوات انقضت منذ نهاية الحرب الباردة، فليس من المستغرب أن يشير استطلاع للرأي أجراه مركز غالوب مؤخرا إلى أن 71 بالمئة من الأميركيين، مقابل 42 بالمئة منهم عام 2001، يعتقدون بأن الموقعين على وثيقة إعلان الاستقلال كانوا سيصابون بخيبة الأمل لما آلت إليه حال الولايات المتحدة لو كانوا على قيد الحياة اليوم.

إحدى النتائج الضارة لسياسات أميركا التدخلية في الخارج هي أنها تخلق مواقف عدة تدفع الرؤساء ومساعدتهم بقوة إلى الكذب، أو تشويه الحقائق على الأقل، حين يتحدثون إلى الشعب. ويعود ذلك جزئيا إلى حقيقة أن الولايات المتحدة تعد بلدا آمنا بصورة استثنائية، مما يجعل من الصعوبة بمكان إقناع الأميركيين بتأييد حروب غير ضرورية. هذا هو السبب وراء اضطرار إدارة بوش إلى شن حملة خداع وتضليل أثناء تحضيرها لغزو العراق في العام 2003. وهذا ما يفسر أيضا سبب قيام صناع السياسة الأميركيين بتشبيه أعدائهم، كالأسد وصدام، بهتلر، على الرغم من أنه لا يوجد أساس للمقارنة.

تضطر الحكومة أحيانا إلى الكذب لإخفاء أنشطة غير قانونية أو غير دستورية عن مواطنيها على سبيل المثال، طرح السؤال التالي على جايمس كلابر، مدير الاستخبارات الوطنية، أثناء إدلائه بشهادة أمام الكونغرس في 12 آذار/ مارس 2013: "هل تقوم وكالة الأمن القومي بجمع أي نوع من البيانات، بأي من الأشكال، عن الملايين أو مئات الملايين من الأميركيين؟" أجاب كلابر: "لا". سرعان ما تبدي أنه كان يكذب، وقد أقر بذلك حين كتب إلى الكونغرس بعد بضعة أشهر قائلا: "كانت إجابتي بوضوح خاطئة- وأعتذر عن ذلك". كما قال لاحقا بأنه أجاب على ذلك السؤال "بأقل الطرق مجانبة للحقيقة". لكن على الرغم من أن الكذب على الكونغرس جنائية، فلم يتم اتهام كلابر ولا يزال في منصبه حتى اليوم.

يمكن للمرء أن يشير بسهولة إلى حالات أخرى كان صناع السياسة فيها- بمن فيهم الرئيس أوباما- غير صادقين مع الشعب الأمريكي. لكن الكذب وتشويه الحقائق، بكل الأحوال، يؤديان حتما إلى خلق ثقافة مسمومة ومخادعة قد تلحق أضرارا جسيمة بأي بنية سياسية، خصوصا إن كانت ديمقراطية. ولا يؤدي الكذب إلى التشويش على المواطنين فحسب في محاولتهم اتخاذ خيارات واعية ومستنيرة حول المرشحين

ومختلف القضايا السياسية، بل يقوض أيضا عملية صنع السياسة ذاتها، لأن مسؤولي الحكومة لا يمكنهم أن يثقوا ببعضهم، مما يعقد عملهم إلى حد بعيد ويزيد من تكلفة المعاملات الاقتصادية. كذلك يضعف حكم القانون في عالم يسوده تشويه الحقائق، إذ لا بد أن يتوفر في الحياة العامة قدر كبير من الصدق والأمانة والثقة في أي نظام قضائي ليعمل بفاعلية. أخيرا، لو عم الكذب وترسخت جذوره في ديمقراطية ما، فقد ينفر الشعب إلى درجة يفقد معها إيمانه في مصداقية الحكم الديمقراطي.

نتيجة أخرى لسياسات الهيمنة الأميركية العالمية تتجسد في حتمية انتهاك الحكومة للحقوق الفردية التي تشكل حجر الزاوية في المجتمع الليبرالي، وحتمية تجاهلها حكم القانون أيضا. ويكمن أساس المشكلة في أن الديمقراطية التي تعد نفسها على الدوام لشن الحروب، وتمجد استخدام القوة، ستحول في نهاية المطاف إلى دولة أمنية. ستصبح السلطة التنفيذية، على وجه الخصوص، قوية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية في الدولة، ولن تصبح للضوابط والقيود التقليدية أهمية كبيرة، مما سيؤدي إلى نشوء رئاسة إمبراطورية.

لكن السلطة التنفيذية المنفلتة من الضوابط لا تراكم قوة كبيرة فحسب، بل تنخرط أيضا في سلوك يستلزم خرق القانون والعمل بسرية كي تتجنب الرقابة العامة والمراجعة القضائية أو البرلمانية. في هذا الصدد، تشجع الضوابط والقيود القائمة في صلب النظام الأمريكي المسؤولين التنفيذيين على العمل في السر، لأن ذلك يمكن أن يشكل السبيل الوحيد لإنجاز الأمور سريعا. ولا يتصرف القادة بتلك الطريقة لأنهم أشرار، بل لأنهم يعتقدون أن أمن البلاد يتطلب ذلك، إذ يتعين عليهم تقريبا في كل الأوقات التي يوازنون فيها بين متطلبات الأمن والحريات المدنية الانحياز إلى جانب الأمن. إن الغاية الأسمى لأي بلد، في نهاية المطاف، تكمن في الدفاع عن وجوده، لأن عدم القيام بذلك لن يمكنه من تحقيق غاياته الأخرى. ونظرا إلى الخوف المبالغ فيه من التهديدات الخارجية الذي يهيمن على مؤسسة الأمن القومي الأمريكي، فليس مستغربا قيام الرئيسين بوش وأوباما باتباع سياسات تهدد الديمقراطية الليبرالية في الداخل.

توضح هذه النزعة لخرق القانون وانتهاك حقوق الفرد جزئيا سبب جنوح المسؤولين التنفيذيين بقوة إلى التكتّم والسرية. لقد انخرطت إدارتا بوش وأوباما في أعمال مراقبة غير قانونية، أو مشبوهة على أقل تقدير، لمواطنين أميركيين، وهو ما رغبتا في إخفائه عن الشعب والكونغرس والقضاء. وهذا أحد الأسباب وراء إصرار أوباما الشديد فيما يبدو على معاقبة تشيلسي (برادلي سابقا) مانينغ وإدوارد سنودن بمنتهى القسوة، وشنه حربا شعواء وغير مسبوقه عموما على المخبرين والوشاة ومسربي الأسرار. يتباهى الرئيس بأنه يقود "الإدارة الأكثر شفافية في التاريخ"، لكن، إن كان ذلك صحيحا، فالسبب فيه يرجع إلى هؤلاء المخبرين ومسربي الأسرار، لا إلى أوباما الملتزم إلى أبعد الحدود بالسرية.

لنتأمل بصورة أكثر تفصيلا كيف تهدد دولة الأمن القومي النظام السياسي الليبرالي في أميركا. ثلاث نقاط تفي بالغرض، أولها حق الخصوصية الذي تضمنه مقتضيات التعديل الرابع للدستور الأميركي. عموما، لا يمكن للحكومة جمع معلومات عن المواطنين الأمريكيين بدون مذكرة تفتيش أو تفويض قضائي آخر. وللحصول على مذكرة تفتيش يتوجب عادة وجود سبب وجيه للاعتقاد بأن فردا ما يقوم بأنشطة غير قانونية، وبالتالي لا يمكن للحكومة في الأحوال العادية التصرف بدون موافقة القضاء، حتى حين تعتقد أن شخصا ما يشكل خطرا أو يخرق القانون.

لا شك أن إدارة بوش كانت منخرطة في مراقبة مواطنين أمريكيين بلا مذكرات يُعْمَد أحداث 11 أيلول/سبتمبر وحتى كانون ثاني/يناير 2007. لكن ذلك ليس نهاية القصة، فنحن نعرف الآن، بفضل أدوارد سنودن، أن الحكومة - وكالة الأمن القومي بصورة رئيسة - تراقب أيضا أعدادا هائلة من الرسائل الإلكترونية والنصية، وتحفظ بنسخ منها. لقد قامت وكالة الأمن القومي بتسجيل مكالمات لمواطنين أمريكيين في الداخل، على الرغم من أن القانون يقصر ذلك على المكالمات الدولية ولغايات استخباراتية خارجية. وتخزن الحكومة أيضا بصورة دورية السجلات الهاتفية لملايين الأمريكيين، وتراقب قواعد بيانات تتضمن أرقام الهواتف، ومدد المكالمات، ومواقيتها، والأماكن التي أجريت منها. وفي هذا السياق لا يمكن للمرء إلا أن يتفق مع ما قاله السيناتور رون وايدن: "إن سلطة الحكومة في جمع معلومات عن مواطنين أمريكيين ملتزمين بالقانون تبقى جوهرها بلا حدود."

تقوم الحكومة في أحيان عدة باستصدار مذكرة من محكمة سرية تعرف "بمحكمة مراقبة الاستخبارات الخارجية"، أو محكمة "إف. آي. إس. أي." لكن ثمة مشكلات كبيرة تتعلق بالشفافية والمصادقية تعترى هذه العملية، أولها أن تلك المحكمة ألعوبة حقيقية في يد الحكومة وأجهزتها الاستخباراتية. منذ عام 1979، تلقت محكمة "إف. آي. إس. أي." نحو أربعة وثلاثين ألف طلب من الحكومة للقيام بالمراقبة الإلكترونية داخل الولايات المتحدة، ولم ترفض إلا أحد عشر طلبا. الثانية أنه من المستحيل فعليا تحدي قرارات تلك المحكمة؛ لا لأنها سرية فحسب، بل لأنه لا يوجد خصم للحكومة أمامها. الثالثة، وكما تُظهر بعض قرارات المحكمة التي نزع عنها السرية مؤخرا - لا تلتفت الحكومة في معظم الأحيان إلى تحذيرات هذه المحكمة ما لم يتم إرغامها على ذلك.

ليس من المستغرب أن إدارة أوباما زعمت في بادئ الأمر أن عمليات التجسس التي قامت بها وكالة الأمن القومي لعبت دورا رئيسا في إحباط أربع وخمسين مؤامرة إرهابية ضد الولايات المتحدة، في إشارة ضمنية إلى أنها انتهكت التعديل الرابع لأسباب وجيهة. تبين لاحقا أن تلك كانت كذبة، فقد اعترف الجنرال كيث أليغزاندرو، مدير وكالة الأمن القومي، أمام الكونغرس في النهاية أنه لم يحقق إلا نجاحا واحدا تمثل في القبض

على مهاجر صومالي وثلاثة شركاء له، يعيشون في سان دييغو، كانوا قد أرسلوا 8500 دولار إلى مجموعة إرهابية في الصومال.

تتعلق النقطة الثانية بـ"العملية القضائية المتبعة"، التي تشكل العمود الفقري لحكم القانون وتقع في صلب إجراءات الحماية التي يوفرها الدستور الأمريكي. ليس من قبيل المبالغة القول إن المفهوم التقليدي للعملية القضائية أصبح مهزلة حقيقية لدى تطبيقه على من يطلق عليهم اسم "أعداء مقاتلين" في الحرب على الإرهاب. حين بدأت الولايات المتحدة اعتقال المشتبه بهم بتهمة الإرهاب في أفغانستان وغيرها بعد 11 أيلول/ سبتمبر، عمدت إدارة بوش إلى خلق ثقب قضائي وقانوني أسود في معتقل غوانتانمو، وقاومت بشدة محاولات المعتقلين للحصول على حقهم في إجراءات العملية القضائية المتبعة.

بغض النظر عن جهود الرئيس أوباما لإغلاق معتقل غوانتانمو، ما يزال المعتقل قائما، وما يزال يشكل معضلة للعملية القضائية المتبعة. على سبيل المثال، من بين 164 فردا لا يزالون معتقلين في سجن غوانتانمو، جرت تبرئة 84 معتقلا تمهيدا لإطلاق سراحهم عام 2009، ولكنهم لا يزالون محتجزين حتى اليوم. يوجد أيضا 46 سجينا آخرون لا يمكن لإدارة أوباما أن تحاكمهم لنقص الأدلة، ولكنها ترفض إطلاق سراحهم لأنهم يشكلون في نظرها تهديدا لأمن الولايات المتحدة. مثل تلك السياسات الاعباطية وغير المسبوقة في الاعتقال ومدد غير محددة تشكل انتهاكا صارخا للمفهوم الأمريكي التقليدي للعملية القضائية المتبعة.

الأنكى من ذلك أن إدارة بوش لفقت سياسة "التسليم الاستثنائي" سيئة السمعة، التي يتم بموجبها إرسال المعتقلين المهمين إلى بلدان ذات سجل رهيب في حقوق الإنسان لاستجوابهم وتعذيبهم. ويبدو أن وكالة المخابرات الأمريكية ذاتها عذبت سجناء معتقلين في ما يسمى "المواقع السوداء" في أوروبا، وفي قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، وفي سجن أبو غريب في العراق. مثل هذا السلوك ينتهك بوضوح القانونين الأمريكي والدولي اللذين يجرمان التعذيب.

ينقلنا ذلك الوضع المشين إلى النقطة الثالثة. بعد أن وجدت إدارة أوباما أنه يستحيل عليها محاكمة أو إطلاق سراح المحتجزين في سجن غوانتانمو، يبدو أنها لم تعد مهتمة كثيرا باعتقال أفراد جدد وجلبهم إلى سجن يواجهون فيه فترات اعتقال غير محددة. بدلا من ذلك، قرر أوباما على ما يبدو اغتيال جميع المشتبه بكونهم أعداء محاربين أينما وجدوا تقريبا. لكن على الرغم من أن قتلهم قد يكون أسهل من احتجازهم ومدد غير محددة، والتعرض بالتالي للانتقادات بسبب جلبهم إلى غوانتانمو الغارق أصلا في الفوضى القانونية، فإن تداعيات سياسة الاغتيال الجديدة قد تكون حتى أكثر خطورة وضرا.

بالطبع، تلعب الطائرات بدون طيار دورا رئيسا في استراتيجية الاغتيال هذه. ويمتلك أوباما لائحة اغتيالات تعرف بـ"بمصفوفة التصفية"، يُعقد لأجلها اجتماع في البيت الأبيض كل يوم ثلاثاء- يسمى "ثلاثاء الرعب"- بهدف اختيار المجموعة الآتية من الضحايا. وينعكس مدى التزام إدارة أوباما بهذه الاستراتيجية في ازدياد وتيرة المهجمات بالطائرات من دون طيار منذ تشرين ثاني/ نوفمبر 2002 حين بدأت للمرة الأولى. في أيار/ مايو 2013، كتب ميكا زينكو في صحيفة **فاينانشل تايمز** أن ثمة "425 عملية قتل مستهدف تقريبا تمت خارج ساحات المعارك (أكثر من 95 بالمئة منها بواسطة طائرات بدون طيار)، 50 عملية تقريبا في عهد الرئيس بوش، و375 عملية (ولا تزال العمليات مستمرة) في عهد الرئيس أوباما".

لا تترك استراتيجية الاغتيال هذه مجالا يذكر للعملية القضائية المتبعة بالطبع. في الواقع، حصلت وكالة المخابرات المركزية على إذن بقتل شبان صغار لا يعرف عنهم الانتماء لتنظيمات إرهابية، بل مجرد أن سلوكهم مثير للريبة، بغض النظر عن ماهية ذلك السلوك. ولأنه من الصعب تعيين الأهداف بوضوح من على ارتفاع آلاف الأقدام، لا يبدو مفاجئا وقوع العديد من الحالات التي قصفت فيها الطائرات بدون طيار مدنيين أبرياء. يصعب الحصول على أرقام مؤكدة هنا، لكن من الواضح أن ما بين 10 و15 بالمئة من الضحايا على الأقل كانوا من المدنيين. أخيرا، استخدم أوباما الطائرات بدون طيار لقتل مواطن أميركي عمدا في اليمن، بلا دليل على أنه كان يشكل تهديدا وشيكا للولايات المتحدة. ذلك التصرف غير المسبوق يشير أسئلة جديفة للغاية حول العملية القضائية المتبعة، ويظهر مدى خطورة السياسة الخارجية التدخلية وانعكاسها سلبا على الحريات المدنية الأساسية.

"لا توجد حكومة في العالم الآن تتفق مع ما نقدمه من مبررات قانونية لتلك العمليات، باستثناء أفغانستان وربما إسرائيل"، قال مدير السي. آي. أيه. الأسبق مايكل هايدن عام 2012 في تعليق يعبر بدقة عن الخطأ الكبير الذي تمثله استراتيجية أوباما للاغتيال.

ما يجعل تلك السياسات أكثر رعبا أن نخب الأمن القومي التي تنفذها وتؤيدها بقوة تؤمن بعمق بفكرة "الاستثنائية الأميركية". فهم على قناعة تامة بأن الولايات المتحدة تتميز على كل البلدان الأخرى بسموها الأخلاقي، وهي بنظرهم "نور للعالم" و"المدينة المشرقة على التل البعيد"، حيث يقف "الأميركيون بشموخ ويرون أبعد من الشعوب الأخرى"، كما قالت مادلين أولبرايت. من الواضح أن أفراد النخب الأمنية والسياسة الخارجية لا ينظرون في المرآة، ولو فعلوا لأدركوا سبب قناعة الناس في أنحاء العالم كافة بأن صنع السياسة الخارجية الأميركية منافقون من الطراز الأول.

إن التزام الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة بسياسات الهيمنة العالمية أدى إلى دفع أثمان باهظة لقاء القليل من الفوائد، خصوصا في السنوات التي أعقبت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. مع ذلك، لم يحدث تغيير يذكر في الطريقة التي تنظر من خلالها مؤسسة السياسة الخارجية إلى دور أميركا في العالم. من المحافظين الجدد في أقصى اليمين إلى الليبراليين الإمبراليين في أقصى اليسار، لم تخف أبدا حدة رغبتهم والتزامهم بالتدخل في شؤون الدول الأخرى عبر العالم.

لقد أصبح الشعب الأمريكي، بكل الأحوال، أقل حماسة للعب دور شرطي العالم، وبخاصة حين يعني ذلك استخدام القوة العسكرية، واحتمال التورط في المزيد من الحروب. لكن ذلك الانفصال بين نخب السياسة الخارجية والأمن القومي من جهة، والمواطن الأمريكي العادي من الجهة المقابلة، لم يحل دون مواصلة سياسات الهيمنة العالمية بأي صورة مؤثرة حتى هذا الصيف الماضي، حين هدد الرئيس أوباما بقصف سوريا، واتضح سريعا أن غالبية الأمريكيين يعارضون بقوة استخدام القوة العسكرية هناك. كانت المعارضة للتدخل الأمريكي واضحة بالفعل إلى درجة أن أوباما بدا وكأنه لن يحظى بدعم الكونغرس لشن الهجوم، بالرغم من تعهده بأن يكون محدودا، وأن لا تنجر الولايات المتحدة إلى حرب أخرى. كان الأمر، كما قالت الكاتبة الصحفية بيغي نونان، أشبه ما يكون بـ"معركة بين أميركا وواشنطن، بين رؤية الشعب الأمريكي بكليته وبين الافتراضات المركزية لحكام واشنطن".

قال الشعب الأمريكي عمليا إنه سئم من سياسات أميركا التدخلية، وإن الوقت قد حان لتركيز الاهتمام بصورة أكبر على حل المشكلات الداخلية. في أيلول/ سبتمبر 2013، أظهر استطلاع للرأي أجري لحساب صحيفة *وول ستريت جورنال* وشبكة إن. بي. سي. نيوز أن 74 بالمئة من الأمريكيين يعتقدون أن بلدهم "يفعل أكثر مما يجب في بلدان أخرى، وأن الوقت قد حان للتقليل من التدخل في شؤون العالم، والتركيز بصورة أكبر على المشكلات هنا في الداخل". نأمل أن تكون ردة الفعل على موضوع سوريا مبشرا بأمور أخرى قادمة، وأن يضع الشعب المزيد من الحدود لنزعة النخب الأميركية في مواصلة التدخل الإمبريالي.

إشارة أخرى مشجعة أن لم يكن ثمة حماسة تذكر لدى الجيش الأمريكي لمهاجمة سوريا. نأمل مجددا أن يكون كبار القادة والجنود العاديون قد أدركوا أخيرا أنهم كانوا يطالبون بشن حروب خاسرة لا تشكل أهمية كبيرة لأمن الولايات المتحدة، ولا يعتبرها معظم مواطنيهم ضرورية. هناك أسباب منطقية للحد من الانتقادات التي يمكن للقادة العسكريين أن يوجهوها لنظرائهم المدنيين وسياساتهم. لكن يجدر بالجنرالات في اللحظة الراهنة أن يتحدثوا بأقصى حدود الصراحة.

طبعاً، لا يعني أي من هذا القول إنه يجدر بالولايات المتحدة أن تصبح انعزالية أو تتجاهل موقعها في إطار توازنات القوة العالمية. على العكس تماماً، يجدر بها أن تحرص على أن تبقى البلد الأقوى في العالم، مما يعني أن تحول دون هيمنة الصين الصاعدة على آسيا كما تهيمن هي على النصف الغربي من الكرة الأرضية. يجدر بها أيضاً أن تستخدم القوة حين تتهدد مصالحها الاستراتيجية المحورية، ولكن يجب على واشنطن أن تتوقف عن التدخل في سياسات بلدان كمصر وسوريا، وأن تتخلى عموماً عن استراتيجيتها التدخلية وسياسات الهيمنة العالمية، التي تؤدي إلى مشكلات لا نهاية لها. لربما يمكننا عندئذ البدء بإعادة الألق إلى المبادئ الديمقراطية-الليبرالية التي جعلت أمريكا فعلاً بلداً استثنائياً ومحترماً على نطاق واسع ذات يوم.